

مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خلال ندوة أقامها بمناسبة افتتاح مقره الانتخابي في العديلية مساء أمس الأول

محمد الدلال: مؤتمر وطني للتوافق الشعبي ومراجعة السلبات للحفاظ على الكويت وتعديل اللائحة الداخلية للمجلس وإنشاء لجنة للنزاهة البرلمانية



(عبدالله مال الله)



الحامي محمد الدلال

حقيقي وانسجام فيما بيننا فلا مجال للاختلاف الأيديولوجي والسياسي وتغليب المصلحة الشخصية على العامة، وأطالب الـ 50 عضوا الذين سيفوزون في هذه الانتخابات بأن يذهبوا إلى صاحب السمو الأمير وأن يفتعلوا المادة «6» من الدستور وهي خاصة بالمشاورات، فما نريده هو العون لأننا تعبنا من التأخير ونريد حكومة فاعلة قادرة على النهوض بالبلد وتكون الأولويات الوطنية هي السائدة بين أعضاء مجلس الأمة وتغليب مصالح الشعب على أي شيء آخر.

وأردف: «إذا أردنا أن نقوم مجلس الأمة الجديد بحجب تعديل اللائحة الداخلية وأقرار لجنة خاصة بالنزاهة والقيم البرلمانية لترشيد دور عضو مجلس الأمة ومن يخالف تتابعه للجنة وهناك إجراءات في هذا الشأن، وذلك بجانب دعم النائب ليكون قادرا على الإنجاز في القوانين والتشريعات، اعتقد أن البناء لن يكون سليما إلا إذا كان الأساس صحيحا، وهذا يتبعه ضرورة الاهتمام بالإصلاح الإداري وسن مثل قانون المناصب القيادية»، وتمنى الدلال أن يراعى في تشكيل الحكومة الجديدة أن تحتوي على أصحاب الكفاءة السياسية والخبراء القادرين على إدارة الأزمات السياسية والاقتصادية ويخططون للأمام، فنحن لسنا وحدنا في هذا العالم فبجانبنا إيران والعراق ومجتمع خليجي غير مستقر ويطلب هذا الأمر أن تكون الكويت صاحبة رؤية واضحة تجاه هذه المعطيات، داعيا لعقد مؤتمر وطني للتوافق الشعبي لبحث ومراجعة السلبات والتغرات ووضع الحلول التي تتناسب مع أوضاع الديرة الراهنة من أجل الاستقرار والحفاظ على الكويت من الهلاك على أيدي الفساد.

عبد الحميد الخطيب



عبدالرحمن العنجري

والآباء اوجدوا دستورنا من خلاله نسبر ونعرف حقوقنا وواجباتنا، كما قدم الكويتيين التضحيات والشهداء والأسرى من أجل رفعة الكويت، لكننا ندر أن ما يحدث وراء من يحاول أن يختطف هذا البلد ويرجعه إلى الوراء وان يحقق أجندة خاصة على حساب المصلحة العامة، وهؤلاء معروفون ويسعون وراء المال والكرسي وهم يهدفهم شق الوحدة الوطنية وإفراغ الدستور من محتواه.

وأضاف الدلال: يجب أن نواجه هؤلاء وان نقطع عليهم عملية الاختطاف، مستذكرا أنه في عام 2008 أصدرت الجمعية الاقتصادية بيانا فوجدت فيه ان مؤشرات الفساد ارتفعت في الكويت حيث وصلت نسبة الذين أكدوا انتشار الفساد إلى 66% بينما رأى 15% فقط أنه لا يوجد فسادا، مشيرا إلى ان في 2012 زاد الفساد على كل الأصعدة أضعاف ما كان عليه في الماضي، متسائلا: كيف نخرج من هذه الحال؟ مضيئا: الإجابة هي بمحاربة الفساد والعمل من أجل مصلحة الكويت بما يحقق تقدمنا، لذلك يجب أن نبني بلدا في المرحلة المقبلة، وإن تقدم إذا لم يكن هناك توافق

الكويتي وتنشر سرطاناتها فيه، كما كان رئيس الوزراء السابق يمتلك زمة من النواب كانوا يحمونه ويقفون لكل من يجاسبه، فأدركنا أنه لا يمكن تنفيذ خطة التنمية والإصلاحات الاقتصادية في وجود ناصر الحمد ولذلك اصبر 20 عضوا من النواب على ان يشكروا ما أسميته معارضة بهدف إسقاط رئيس الحكومة والإتيان بغيره يكون قدوة ويدير هذا البلد ويكون قادرا على مواجهة أهم تحد وهو القضية الاقتصادية، والآن لدينا رئيس وزراء جديد يمتلك فرصة ذهبية لإثبات وجوده ونحن دائما متفائلون ونتمنى منه ان يحقق أهداف التنمية وان يواجه التحديات والحفاظ على الكويت وأبنائها.

بدوره تحدث مرشح الدائرة الثالثة الحامي محمد الدلال قائلا: «لقد فضلت الأضع عنوانا لهذه الندوة لان العنوان الأبرز في مخطتي هو «الكويت.. فقط» ولأجل استقرارها شربنا العلقم واكتشفنا بالآخر ان رئيس مجلس الوزراء السابق كان ضحلا وضعيفا وكبكا ولا توجد فيه صفات رئيس وزراء للكويت، وكان لديه أجندة سياسية أخرى والشورى والديمقراطية والأجداد



د. فيصل المسلم

حقوق والديرة لا يمكن ان ترتقي بالخجل ويجب علينا ان نتنفض حتى لا يتم خطف بلدنا أو سلطاته، كما ينبغي ان ينتقل مفهوم الأمانة من المفهوم الفردي إلى العام حتى نمنع وصول الفاسدين، فهناك فرق شاسع بين من هم عناوين الفساد الفضائية الذين مارسوا دورا معلوما حتى يصلوا للحصاد ومن ورائهم جنينا ثمارا فاسدة وبين الصالحين الاقوياء الذين يهدفون لصالح بلدهم وأبنائه، لذلك يجب علينا جميعا ان ندافع عن بلدنا وان تكون مواجهتنا مع الفاسدين مباشرة، خصوصا أننا لا نمتلك قنوات فضائية مثلهم، وارى أننا أمام خطر محقق وواجبنا يقتضي ضرورة التفريق بين من يريد إصلاح الكويت ومن يريد تحطيم إرادة الأمة، لذلك من يختار الأصلاح فانه سيختار للكويت كلها والنصح الجميع بان يختاروا أصحاب المعايير الواضحة.

ومن جانبه قال مرشح الدائرة الثانية عبدالرحمن العنجري: ان الكويت دولة صغيرة تعيش وسط بحر متلاطم من المتغيرات الإقليمية والدولية، ونحن هذه الأيام على موعد مع انتخابات

الإعلام الفاسد فإن التنمية التي يريدها المواطن، مبيحا أنه كان بإمكان الحكومة ان تحافظ على أمانتها ولكنها حدثت لذلك كان لابد ان تؤدي أمانتنا ونحاسب المفصرين، حتى لا تكون حماة للسارقين الفاسدين، وقمنا بدورنا في الرقابة والمحاسبة، والآن نرى ان الفساد في معركته الأخيرة فإما ان يمضي بعيدا وننتقل بالكويت إلى الأمام او ان يستمر ويعطلها عن ركب التقدم.

وأردف المسلم: «هل ستختارون المرشحين وفق التنمية أم وفق المعايير الجزئية كالاسماء والقبائل والأقارب وأن كان بعضها عظيما إلا انه صغير أمام مصلحة الكويت، واعتقد ان الاختيار أمانة ستكتب شهادة اما لكم او عليكم، لذلك يجب ان يكون الاختيار صحيحا وسليما، فالمجلس السابق كان مجلس قبضة باستثناء الرئيس ومن رحم ربي وسادت فيه المصالح والسرقات في ظل حكومة فاسدة، واليوم الناخبون هم أعظم أركان العملية الانتخابية، وعزأونا في أبناء الديرة الذين يضعون الكويت في أعينهم بان يختاروا الرجل الكفء.

وأكمل: «ان المعركة لا بد ان تكون علنية لأننا اصحاب

المسلم: المجلس السابق سادت فيه المصالح والسرقات في ظل فساد الحكومة العنجري: رئيس الوزراء الجديد أمامه فرصة ذهبية لإثبات وجوده ومتفائلون به



قال مرشح الدائرة الثالثة الحامي محمد الدلال ان معدل الفساد الذي انتشر زاد عن الـ 66%، مشددا على ضرورة محاربهه والعمل من أجل مصلحة الكويت وتحقيق التقدم وبناء البلد في المرحلة المقبلة وتغليب المصلحة العامة على الشخصية.

وأضاف خلال ندوة أقامها بمناسبة افتتاح مقره الانتخابي مساء أمس الأول في العديلية انه لا بد من انشاء لجنة خاصة بالنزاهة والقيم البرلمانية، مشددا على ضرورة ان تحتوي الحكومة المقبلة على وزراء اكفاء بغض النظر عن مبدأ الحاصصة.

وفي البداية، قال مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق د. فيصل المسلم: «تعيش الكويت هذه الفترة أياما تاريخية يشكل فيها الشعب سلطاته، فلنكن على مستوى الحد ولا يقتصر دورنا على حضور الندوات أو الجلوس أمام شاشات التلفزيونات، فنحن أمام معركة الدولة والشعب ومستقبل أبنائنا على المحك، لذلك أريد ان أركز على قضية «الانتخاب»، موضحا ان هناك دستورنا ينظم علاقاتنا ولكن للأسف هناك من عمد إلى جعل الطريق أمامنا غير ممدد في ظل هيمنة الحكومة السابقة التي كانت هي ووزرائها المسؤولة عن تنفيذ سياسات الدولة التي أقرها مجلس الأمة والذي يشكل من خلال نوابه الرقابة على السلطة التنفيذية والكاشف لقصورها».

واستطرد: «خلال خمس سنوات عجاف رأينا الفارق بين كويت الماضي وكويت الحاضر فكانت الحكومة السابقة فاشلة ورعت الفساد، وهذا الأمر يجعلني أقف عند لحظات رئيسية منها ان هناك ميزانيات ضخمة وصلت إلى 118 مليار دينار ملكتها الحكومة واختزل الموضوع في قرار أغلبية برلمانية «36 عضوا» صوتوا لرئيس مجلس الوزراء وبدلا من استغلال هذا المبلغ في خطة التنمية تم استخدامه في



جانب من الحضور



الحاضرات في مقر الحامي محمد الدلال